اعتصام مفتوح لموظفى مراكز المعلومات أمام مجلس الوزراء

..وعمال مصر إيران يعتصمون للمطالبة بوقف تخسير الشركة





كلام صنايعية



إستمرار الغضب العمالى فى المصرية للإتصالات



تأسيس مؤتمر عمال مصر الديمقراطى





من أجل تنظيم نقابى ديمقراطى فاعل وممثل للعمال



بدعوى من الاتحاد النوعى للعاملين

اعتصام مفتوح للمئات من موظفى مراك



بدعوى من الإتحاد النوعى للعاملين بمراكز المعلومات الذى يضم عضوية ١٣ نقابة فرعية بدأ المئات من موظفى مراكز معلومات وزارة التنمية المحلية من جميع محافظات الجمهورية اعتصاما مفتوحا أمام مقر مجلس الوزراء، وذلك للمطالبة بإنهاء إجراءات تثبيتهم على درجات مالية ، بعد أن تغاضى المسئولون على مدار أكثر من تسعة شهور مضت عن وعدهم بإنهاء إجراءات التثبيت، وذلك بعد توقيعهم عقود عمل ونقلهم من الباب الرابع أجور إلى الباب الأول.

كان العاملون قد وقّعوا على عقود عمل دائمة فى شهر نوفمبر الماضى والتى نص فيها على أن الحد الأدنى للمرتبات ٣٢٠ جنيها للمؤهل المتوسط و٣٨٠ جنيها للمؤهل العالى، حسب نص الاتفاقية التى تم توقيعها بمجلس الشعب فى ٣ مايو ٢٠١٠ عقب اعتصامهم لأكثر من أسبوعين، والنص كذلك على أحقية الموظفين فى العلاوات الدورية والاجتماعية. أما عن حوافز العاملين فيتم تركها لوزارة التنمية المحلية لتحديدها، وهو ما لم يتم تنفيذه بحجة أنهم ليسوا مثبتين! وطوال الشهور الماضية سمع العاملون البالغ عددهم ٣٢

عمال بنك ناصر يهددون بالإضراب عن العمل

هدد العاملون ببنك ناصر الاجتماعى بتصعيد احتجاجهم إعلاميا، والإضراب عن العمل والاعتصام داخل فروع البنك فى جميع أنحاء الجمهورية فى حالة عدم استجابة الدكتور جودة عبد الخالق وزير التضامن لمطالبهم، وعلى رأسها تعيين رئيس مجلس إدارة للبنك، حيث إن وزير التضامن هو رئيس مجلس الإدارة، وعدم التجديد للعاملين المنتهية مدة خدمتهم ببلوغ سن المعاش وأن يكون التعيين للمناصب القيادية بالبنك من ذوى الخبرة والكفاءة من العاملين بالبنك وليس من خارجه، وإعادة النظر والدراسة فى مكافأة ممثلى البنك فى عضوية مجالس إدارة الشركات التى يساهم فيها البنك.

يأتى ذلك بعد رفض العاملين بالبنك وعود الدكتور جودة عبد الخالق، وزير التضامن، للوفد الذى أرسلوه للتفاوض بتنفيذ جميع مطالبهم خلال شهر أو اثنين على الأكثر، نظرا لتكرار هذا الوعد من شهر فبراير الماضى دون تنفيذ.

وقال محمد متولى محاسب بفرع البنك بالمنصورة وأحد المحتجين لـ"اليوم السابع" إنه فى حالة عدم صدور بيان كتابى خلال أسبوع سوف تكون هناك وقفة أخرى السبت القادم أمام مقر الوزارة وبحشد أكبر، كما هدد المحتجون بالإضراب عن العمل والتوقف عن صرف المعاشات أول نوفمبر القادم فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم.

وتساءل محمود سيد، موظف بالقطاع المالى بالمركز الرئيسى لبنك ناصر الاجتماعى: كيف يتفرغ الدكتور جودة عبد الخالق وزير التضامن لإدارة البنك بجانب مسئولياته عن الوزارة والتأمينات وجهاز حماية المستهلك، مطالبا بتعيين رئيس مجلس إدارة للبنك فى أسرع وقت، حتى يتفرغ لتلقى مطالب العاملين بالبنك، مهددا باتخاذ خطوات تصعيديه بتنظيم وقفات جزئية أمام الفروع فى المحافظات فى غير أوقات العمل الرسمية، ثم الاعتصام فى مكان العمل ثم الإضراب الكلى عن العمل بجميع أنحاء الجمهورية.



..وعمال مصر إيران يعتصمون أمام ا



واصل العشرات من عمال شركة مصر إيران للغزل والنسيج بالسويس اعتصامهم المفتوح على رصيف مجلس الشعب الذى بدأوه يوم السبت الماضى ، للمطالبة بإقالة المهندس سامى أبو شادى، العضو المنتدب بالشركة ومجلس إدارة الشركة بالكامل، مؤكدين أنهم المسئولون عن الوضع المتردى للشركة حاليا. فى حين يواصل باقى العمال الإضراب عن العمل فى مقر الشركة بالسويس والذى بدأوه منذ أسبوعين، حيث قام العمال بتنظيم مسيرة من ميدان التحرير حتى مجلس الوزراء مرددين هتافات عدة أبرزها: "يا مشير قول لعنان.. دول خربوا مصر إيران" و"الإعلام فين .. السوايسه هم" و"مسرحية مسرحية .. والعصابة هى هي" .. وكذلك: "شدى حيلك يا بلد مصر إيران بتتولد" و"شيلو سامى عننا عايزين نشوف شغلنا" و"مش عايزين ظلم تانى شيلوا

والشرطة العسكرية تعتدى على وفد العمال المفاوض بالضرب





ز المعلومات أمام مجلس الوزراء

ألف عامل وعوداً كثيرة بإنهاء إجراءات التثبيت !

يقول جمال عبد الناصر أحد المعتصمين : "إننا نعمل منذ عشرات السنين بمراكز المعلومات فى التنمية المحلية بمختلف المحافظات، وتم تثبيت زملائنا فى الخدمات الجماهيرية وبعض الوظائف الأخرى في ظل حالة التجاهل التام التى نعيشها مستنكراً عدم خروج أى من مسئولى مجلس الوزراء لهم ومعرفة مطالبهم قائلاً: نحن لا نريد زيادة أو علاوة ولكننا نريد قرار تثبيت بالدرجات المالية". وهدد " عبد الناصر " باعتصام مفتوح وعدم العودة لبلادهم حال عدم الاستجابة لمطالبهم مع زيادة عدد المعتصمين فى الأيام القادمة.وقالت "روينا جمال" موظفة مركز المعلومات بالتنمية المحلية بأسيوط: "نحن نطالب بالدرجات والتثبيت لـ ٣٢ ألف شاب على مستوى الجمهورية"، مشيرةً إلى أن اللواء سيد البرعى محافظ أسيوط، قد وافق على منحهم الدرجات المالية ورفضتها التنظيم والإدارة وطلبوا منا الانتظار ثلاث سنوات بالرغم من أن زملاءنا فى الوظائف الأخرى تسلموا العمل معنا فى نفس السنة وتم تثبيتهم. وأضافت: نحن بالفعل مدرجون فى الميزانية ولا نكلف الدولة شيئاً حال تثبيتنا، كما أننا تقدمنا بمذكرة نطالب فيها بهذه الدرجات، وكان الرد أنها محجوزة للبرنامج القومى للتشغيل ونحن لن نتراجع عن مطالبنا.

رفع المتظاهرون لافتات "إحنا شباب المعلومات مش عايزين غير الدرجات" و"قول يا شرف قول الحق قرار تثبيتنا بجد ولا لأ" و"مركز المعلومات كفاية ١٠ سنوات عمل مؤقت أين العدالة الاجتماعية"، وردد المتظاهرون هتافات "أحلف بسماها وبترابها النحاس هو اللى خربها".





من جانبه، قال حامد عبد الله، أحد منسقى الوقفة: إنه تقدمنا من ١٠ سنوات فى مسابقة للالتحاق بالوظائف الحكومية، وتم تحرير عقود مؤقتة لنا بعد وعود بالتعيين، لافتا إلى ظهور درجات خالية اعتمدها المحافظون، ولكن تبقى الموافقة من الدكتور صفوت النحاس رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من أجدل التثبيت، مشيراً إلى وجود ١٩١٧ درجة خالية طبقا للإحصائية التى صدرت من محافظة سوهاج، وعلى الرغم من إجمالى عدد العاملين ١٨٧٩ إلا أنه لم يتم تثبيت أحد.

واستنكرت شيماء فتحى، إحدى المتظاهرات، تعنت الدكتور صفوت النحاس رئيس جهاز التنظيم والإدارة، فى اعتماد الدرجات المالية من أجل تثبيتهم، قائلة: نعمل منذ ١٠ سنوات ولم يتم تثبيتنا، واشتكى أحمد مختار، رئيس نقابة سوهاج المستقلة، من تفاوت المرتبات بين العاملين بمركز التنمية المحلية، قائلا: "لا نريد أى زيادات مالية، ولن نحمل الموازنة العامة أى أعباء مالية، ولكن نريد التثبيت بوظائفهم من أجل الاستقرار النفسى والأسرى".

لوزراء للمطالبة بوقف تخسير الشركة

سامى والجيلاني".

من جانبه، قال مصطفى غريب، أحد المتظاهرين: إنهم مضربون عن العمل منذ ٢٠ يوماً ولم تتم الاستجابة لمطالبهم وهى إقالة الفاسدين وصرف حافز الـ ٧٠٪ والحصول على بدل وجبة ٢٠٠ جنية. وأضاف غريب أنهم ذهبوا إلى محافظ السويس وعرضوا عليه مطالبهم ولكنه لم يفعل لهم شيء.

هذا وقد قام أحد ضباط الجيش بالاعتداء على رئيس اللجنة النقابية أثناء دخوله مع وفد من العمال لتقديم طلباتهم ، حيث أمر الضابط ٤ من أفراد الشرطة العسكرية، بجر العامل خالد جيلانى أحد ممثلى العمال الثلاثة (خالد جيلانى حسن- باسم حافظ- عبد العزيز السنوسي) على الأرض جراً، وإلقائه فى المصعد بعد أن قام الضابط بضربه بالبيادة على ظهره ، ثم جر العامل بعد ذلك من المصعد للباب الخارجى لمجلس الوزراء، حيث دخل الجيلانى فى غيبوبة، نظرا لكونه مصابا بجلطة فى القلب أصلا ، وأمر الضابط بإفاقته وإلقائه فى الشارع.

جدير بالذكر أن العاملين بشركة مصر إيران للغزل والنسيج بالسويس قد أضربوا عن العمل مطالبين برحيل العضو المنتدب الشهر الماضي، وقامت القوات المسلحة بإقرار ذلك بالإضافة إلى صرف ٢٠٠ جنيه بدل وجبة ورفع الحافز الشهرى إلى ٧٠٪، ولم يتم تنفيذ أى من تلك البنود، ولاحظ العاملون أن إدارة الشركة مستمرة فى سياسة محاربتهم فى أرزاقهم، وتعطيل الطاقة الإنتاجية للشركة، فأضربوا عن العمل منذ ٤ أكتوبر وليس لهم طلب سوى العمل فى ظل إدارة تتركهم يعيشون مع المساواة بالآخرين من العمال الذين نجحوا فى نيل حقوقهم .



مظاهرة ضد الطعن على أحكام استرداد طنطا للكتان





تظاهر يوم السبت الماضى العشرات من العاملين بشركة طنطا للكتان أمام مقر الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، احتجاجا على اتجاه الحكومة للطعن على أحكام القضاء، الخاصة باسترداد شركات الخصخصة. وطالب المتظاهرون بتنفيذ حكم المحكمة، واسترداد الشركة وإنقاذ العاملين، وأصحاب المعاش المبكر، وإعادة من تم فصلهم إلى العمل.

وقال جمال عثمان، أمين مخازن شركة طنطا للكتان، إنه فور قراءة الخبر فى جريدة «المصرى اليوم» على لسان وزير المالية، اتفق أكثر من ٤٠٠ عامل على التجمهر أمام مقر القابضة للصناعات الكيماوية، لتسجيل اعتراضهم على الطعن الذى تدرس الحكومة التقدم به فى أحكام الاسترداد. واستدعى مسئولو الشركة القابضة قوات الشرطة، وتفاوض أحد الضباط مع المتظاهرين وأقنعهم باختيار ٥ للقاء رئيس الشركة القابضة لبحث مشاكلهم.





استمرار الغضب العمالى فى المصرية للإتصالات

للأسبوع الثالث على التوالى تستمر حالة غضب عمال الشركة المصرية للاتصالات فى أغلب سنترالات الجمهورية، للمطالبة بإقالة رئيس مجلس الإدارة وإعادة هيكلة الأجور والتحقيق فى وقائع الفساد داخل الشركة، إضافة إلى المطالبة بالإفراج عن زملائهم الخمسة فى سنترال الأوبرا الذين تم القبض عليهم بتهمة احتجاز الرئيس التنفيذى للشركة أثناء إضرابهم منذ عشرة أيام، والذين أفرج عنهم لاحقاً. حيث احتشد أكثر من ٣٠٠ من العاملين بالدليل (١٤٠) التابع للمصرية للاتصالات يوم الأحد الماضى، أمام وداخل سنترال الدقى للمطالبة بالإفراج عن زملائهم المحبوسين. وقال مصدر نقابى عمالى طلب عدم ذكر اسمه إن خدمة الدليل (١٤٠) تدار حاليا عبر جهة خارج الشركة تدعى (إكسيد)، مضيفا أن العاملين بخدمة الدليل لا يزالون متمسكين بمطالبهم وتضامنهم مع زملائهم المحتجزين، وقد اعترفت إدارة الشركة بأن خدمة الدليل عادت إلى كفاءتها المعهودة على مدار الـ٢٤ ساعة، وتم نقل الخدمة مؤقتا إلى بعض الأماكن البديلة.

القبض على خمسة عمال واحتجازهم لمدة عشرة أيام .. والعم

وصل الاحتجاج إلى القرية الذكية، حيث أضرب يوم الاثنين الماضى العشرات من موظفى الشركة بالقرية الذكية، تضامنا مع الموظفين الخمسة المحبوسين، الموظفون المضربون طالبوا بالإفراج عن موظفى المصرية للاتصالات المحبوسين، وإقالة مجلس الإدارة التنفيذية، وهيكلة الأجور والوظائف وقالوا إن المطالبات تأتى فى إطار سلمي. كما استمرت الاعتصامات من قبل عدد من موظفى الشركة فى سنترال الأوبرا، وتضامن عدد من الموظفين فى محافظات متعددة مع الاعتصامات.

وقام مجلس إدارة المصرية للاتصالات يوم السبت الماضى بعقد مؤتمر صحفى لتنفيذ ما تردد من قبل المعتصمين عن إهدار الموارد وسوء الإدارة وقام المعتصمون على صعيد مواز بعقد مؤتمر صحفى للتأكيد على المطالب وسلميتها.

وكان وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد أعلن عن تجديد الثقة فى الإدارة التنفيذية للشركة المصرية للاتصالات ممثلة فى الرئيس التنفيذى ونوابه فى تحقيق أهداف الشركة للفترة المقبلة،



وذلك عقب اجتماع عقده الوزير مع قيادات الشركة لاستعراض الأوضاع الحالية التى تمر بها الشركة، وحضر الاجتماع كل من المهندس عقيل بشير - رئيس مجلس الإدارة- والمهندس محمد عبد الرحيم- الرئيس التنفيذى ونواب الرئيس التنفيذى للشركة.

من ناحيته، اتهم ائتلاف العاملين بالمصرية للاتصالات مجلس إدارة الشركة بإهدار١١ مليار جنيه خلال العام الماضي٢٠١٠ ونفى الائتلاف وجود نية لقطع الاتصالات وخدمات الإنترنت، كخطوة تصعيدية لإجبار مجلس الإدارة على الاستقالة، لافتا لتشكيل العاملين دروعا بشرية لحماية وسيلة الاتصال الوحيدة من الخراب.

ومن جانبها، حذرت النقابة المستقلة للعاملين بالشركة من قيام بعض فلول النظام البائد بقطع خدمات الإنترنت عن مصر، وذلك فى محاولة لضرب الاحتجاجات السلمية ضد الفساد بالمصرية للاتصالات ووضع هذه الاحتجاجات فى مواجهة مع باقى شعب مصر ضد الفساد فقط لا غير

هذا وقد أصدر الاتحاد العالمى للنقابات العمالية

اعتصام عمال المركز القومى يدخل أسبوعه الثانى



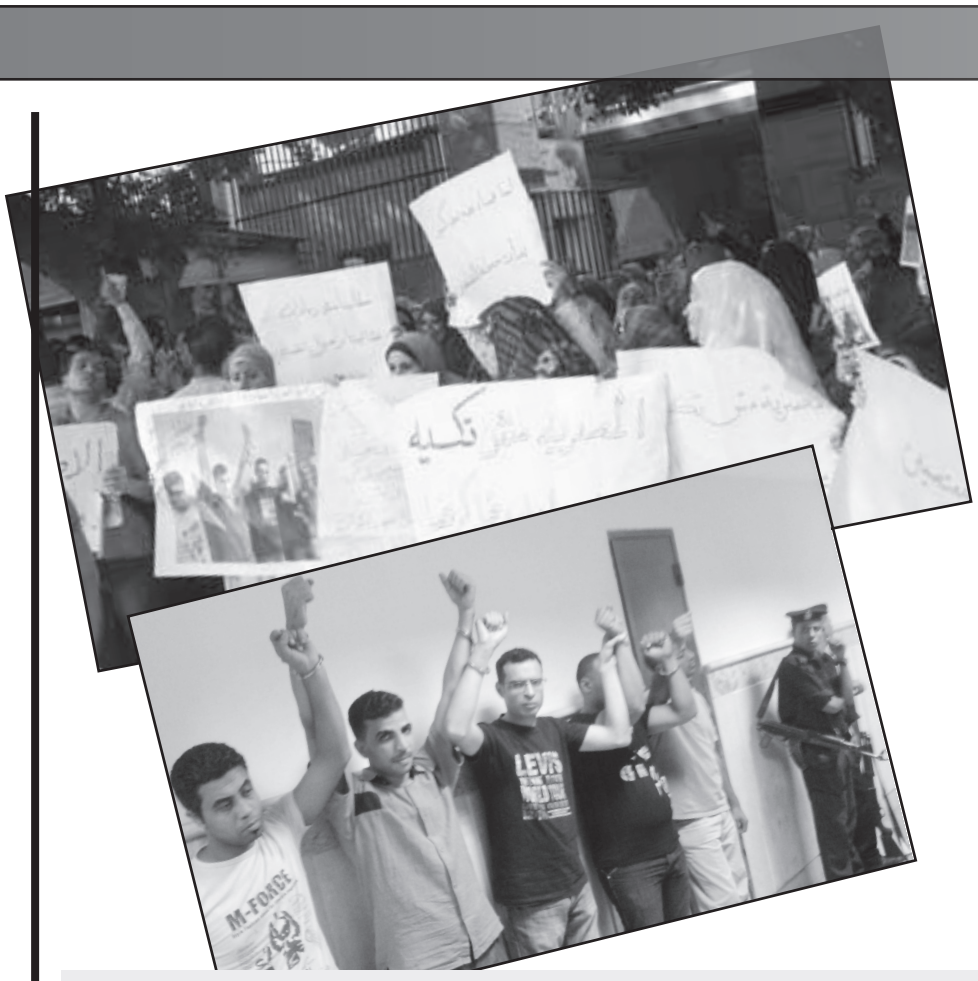
للأسبوع الثانى على التوالى يواصل المئات من عمال وموظفى المركز القومى للبحوث اعتصامهم المفتوح داخل مقر المركز، احتجاجا على تجاهل، رئيس المركز الدكتور أشرف شعلان، لمطالبهم كما هددوا بالإضراب عن العمل ونقل الاعتصام لمجلس الوزراء أو وزارة البحث العلمى فى حالة عدم تنفيذ مطالبهم.

ويأتى هذا بعد تنظيمهم وقفة احتجاجية بالمركز للمطالبة، بإقالة القيادات القديمة والمستقدمين من سن المعاش والرجوع عن خصم ٢٠٪ لمن تجاوز حافز الدرجة، وصرف حافز الدرجة لمن يستحقه واستبعاد مندوبة المالية وعمل وديعة بـ ٥٠ ألف جنيه، لموظفى الكادر العام أسوة بموظفى الكادر الخاص.

ورفع الإداريون والموظفون لافتات (المركز كله رجال أعمال.. وإحنا تخصص فك الأعمال، على رأى المثل يموت المخلوع وفلوله بتلعب).

وأكد أشرف الجندى، المتحدث الرسمى باسم موظفى المركز، أن مطالب العمال هى المساواة بين الكادر الخاص للأطباء بالمركز والكادر العام لموظفى المركز، وإقالة رئيس المركز الدكتور أشرف شعلان وانتخاب رئيس آخر وليس تعيينه.

وأشار محمود سعد، منسق عام الوقفة، أن من ضمن المطالب، إبرام عقود لـ ٣٠ عامل نظافة يعملون بالأجر اليومى منذ ٦ سنوات، كما أكدوا خلال وقفتهم على رفضهم الكامل لتحدث أعضاء النقابة على لسان العاملين.



ال مصممون على تطهير الشركة

بيان تضامن من الاتحاد يطالب فية رئيس الوزراء

الدكتور عصام شرف بالتدخل لحل الأزمة وذلك بعد أن أصيب الاتحاد بخيبة أمل من موقف وزير الاتصالات الدكتور محمد سالم، وقد جاء فى البيان:

عزيزى السيد رئيس الوزراء

أكتب إليكم نيابة عن الاتحاد العالمى UNI، الذى يمثل أكثر من ٢٠ مليون عامل فى العالم، بما فى ذلك الملايين فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. إننى أكتب إليكم لأعرب عن قلقنا إزاء تصاعد الضغط على العمال من الشركة المصرية للاتصالات، الذين كانوا فى إضراب لمدة شهر تقريبا لتحسين ظروف العمل ، و زيادة الأجور، و محاربة الفساد. مطالبين بإرساء قواعد الشفافية والتنافسية الشريفة وللأسف كان رد فعل الحكومة و مدراء الشركة بشكل غير إيجابى لهذه المطالب المشروعة ففى ١٣ تشرين الأول ٢٠١١، ألقى القبض على خمسة من العمال المضربين فى تصعيد غير مقبول على الإطلاق للنزاع. كما بدأ تسعة عشر عاملاً إضرابا عن الطعام يوم الاثنين، احتجاجا على الاعتقالات، مطالبين بالإفراج عن زملائهم. و هناك المئات لا تزال خارج الشركة، فى جميع أنحاء البلاد مع استمرار الإضراب. و قد أصبنا بخيبة أمل لمعرفة أن يوم أمس، وزير الاتصالات المصري،السيد محمد سالم أدلى ببيان علنى داعما مديرى الشركة و الضباط. ونخشى أن يؤدى هذا إلى إثارة إجراءات أكثر عدائية ضد النقابات و الحقوق النقابية للعمال من جانب إدارة الشركة.

نطلب تدخلكم العاجل من أجل التوصل إلى حل تفاوضى مع المضربين وينبغى التأكيد على أن الديمقراطية فى مصر تتيح للمضربين الحق فى الانخراط فى هذا النشاط كتعبير كامل عن حقهم فى حرية تكوين الجمعيات. كما يجب الإفراج عن المعتقلين من دون تأخير. وينبغى أن تبدأ محادثات جادة فى آن واحد مع اتحاد عمال مصر المستقل للاتصالات. مع الأخذ بعين الاعتبار دوره الإيجابى والتقدمى فى مسائل العمل، كما نأمل أيضا إعطاء دور مركزى للسيد وزير القوى العاملة أحمد حسن برعي، للتوسط فى وضع نهاية لهذا الصراع. و سنظل مستعدين للمساعدة بأى طريقة ممكنة لحل هذه المسألة.



اعتصام عمال وموظفو الكفاية الانتاجية



نظم العشرات من موظفى وعمال مراكز الآلات الدقيقة والتدريب المهنى، التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعة والتجارة، اعتصاما مفتوحا يوم الأحد الماضى، بإدارات المصلحة فى القاهرة والجيزة، احتجاجا على سوء أوضاعهم المالية والوظيفية.

وحدد المعتصمون عدة مطالب لفض اعتصامهم تتمثل فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى المرتبات بين الموظفين وصرف حافز الـ ٢٠٠ ٪ الموجود بميزانية المصلحة، والتى تصرف فى شكل مكافآت خاصة، وإلغاء اللائحة رقم ٣٩٦ الخاصة بتسيير العمل داخل المصلحة والتى وصفوها (بالمجحفة) لاستغلال بعض قيادات المصلحة لبعض بنودها ضد الموظفين المدربين والإداريين.

وقال أحمد عبد الرحمن البنا، رئيس قسم الصيانة بالمركز، إن جميع العمال قرروا الاعتصام المفتوح لحين تحقيق جميع مطالبهم أو الحصول على وعود مكتوبة من وزير التجارة والصناعة لجدولة تحقيق المطالب، لافتاً أن جميع العمال لا يريدون تكليف الدولة أى شيء، ولكن ما يطلبونه هو أن يكون هناك عدالة فى المرتبات والمكافآت ضمن ميزانية المصلحة بشرط ألا يكون هناك موظف يحصل على مرتب ٢٥٠ جنيها وآخر يحصل على ١٠ آلاف مكافآت شهرية !

شهادة دولية .. ارتفاع البطالة فى مصر بعد الثورة بنسبة 3 ٪ فقط !!

أكدت الدكتورة كليوباترا دومبيا هنرى، مدير إدارة معايير العمل الدولية، بـ"منظمة العمل الدولية بجنيف" ، أن الإضرابات أو الاضطرابات التى لحقت بالأنشطة الاقتصادية عقب ثورة ٢٥ يناير، أدت إلى زيادة معدلات البطالة، فى مصر، إلى ما يقرب من ١٢٪، مقابل ٨,٩٪، خلال نفس الفترة من العام الماضى.

وطالبت هنرى، خلال ندوة معايير العمل الدولية ومساهمتها فى العمل اللائق، التى أقيمت صباح اليوم، الحكومة المصرية بوضع عدد من المعايير لخفض نسبة البطالة لمعدل سنوى يبلغ متوسطه، من ٦ إلى ٦. ٥٪ خلال السنوات المقبلة، عن طريق زيادة معدلات الاستثمار، والذى يقدر حاليا بنحو ١٦٪، ليصل ٢٣٪، من إجمالى الناتج المحلى، وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية.

وقالت هنرى إنه على البرلمان المصرى فور انتخاب أعضائه مسئولية تخصيص، مفردات من الموازنة العامة، تساهم فى تطوير وزارة القوى العاملة، باعتبارها العمود الفقرى والمركز البحثى، المعنى بتوفير المعلومات الضرورية، بشأن سوق العمل، التى ستعمل على خدمة، هيئات ووزارات الدولة المختلفة فيما بعد.

وأضافت هنرى أن هناك العديد من التحديات التى تواجه مصر بعد الثورة، وتوقعت منظمة العمل الدولية من مصر الثورة الاستجابة، لنداء العدالة الاجتماعية، بما فيها من توزيع عادل للثروات، والحوار مع جميع المؤسسات وضمان الأمن الاجتماعى، تحقيق المساواة فى فرص العمل، والعمل على عودة المصريين المهاجرين للاستفادة منهم داخل مصر.

وأكدت أن مصر تعانى من مشكلة حقيقية، وهى قلة مشاركة النساء والشباب فى سوق العمل فى مقابل الاستعانة بشكل كبير بالأطفال، وما يعد خرقًا للعديد من الاتفاقيات.

وأشارت إلى أن مصر وقعت على الاتفاقية الثلاثية رقم ١٤٤، والتى تضم ٣ بنود تجاهلت مصر أهم بند منها هو وضع إستراتيجية عمالية، توفر أفضل الإرشادات اللازمة، لضمان تطبيق المبادئ الأساسية وإعمال الاتفاقية كاملة.

وقالت إن القطاع العام فى مصر لديه النصيب الأكبر من العمالة، ولا يستطيع الوفاء بالتزامات هذه العمالة، ويجب وضع حلول، عاجلة، مشيرا إلى ضرورة وضع سياسية تدريبية، بالتعاون بين جميع أجهزة الدولة.

وأضافت: يجب أن يكون هناك تدريب شامل لمنظمات العمل والسلطات القضائية والشرطة لضمان تطبيق الفعال للقوانين وضمان العدل السريع.



إنفجار

عمالى وشيك فى الشركة المصرية للسبائك الحديدية بإدفو

الشركة المصرية للسبائك الحديدية بإدفو –محافظة أسوان، هى الشركة الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط التى تنتج سبائك الفيرسلكون (يبلغ متوسط إنتاجها السنوى حوالى ٤٨٠٠٠ طن) ويتم تصديرها للسوق العالمية، كما أنها أيضا تنتج غبار السليكا الناتج من احتراق الخامات داخل الأفران الخاصة بصناعة السبائك و يتم تصديرها بالسوق العالمية. يتعرض العاملون بهذه الشركة إلى الكثير من المشاكل الصحية، نظرا لتعرضهم لظروف عامل قاسية أمام لهيب الأفران التى تصل درجة حرارتها إلى ١٠٠٠درجة مئوية و أيضا للغبار والأدخنة الناتجة من احتراق الخامات داخل الأفران، حيث ترفض الكثير من الدول وجود مثل هذه الصناعات على أراضيها و تكتفى بشرائها فقط من دول العالم الثالث فتسمى هذه الصناعات بالصناعات الرديئة، نظرا لما تمثله من خطورة على صحة العاملين بها، فلا يوجد على مستوى العالم كله شركة منتجة لهذه الخامات سوى شركة أخرى وحيدة بدولة الصين، ومع تلك الظروف القاسية التى يعمل بها العاملين بالشركة المصرية للسبائك الحديدية فان الدولة تقابل هذا المجهود و التضحية من العاملين بمنتهى الجفاء، فقد أهملت هيئة التامين الصحى الكشف الطبى الدورى على العاملين بالشركة و الذى يجب أن يتم كل ستة أشهر بصفة دورية، حيث يتم تحديد نسبة السليكوز بالجهاز التنفسى وهو المرض الذى يصيب العاملين نتيجة التعرض للغبار و الأدخنة (من المفروض قانونا أنه إذا وصلت نسبة الإصابة بهذا المرض إلى ٣٥٪ أن يتم مساواة حالة العامل وخروجه على المعاش المهنى حفاظا على صحة العاملين)، و تركت العاملين لسنوات بدون فحص طبى وهناك حالات عديدة بالشركة حاليا مصابة بأمراض مزمنة، إضافة إلى عدم صرف الألبان التى يجب أن يتناولها العاملون يوميا وخصوصا عمال الإنتاج. وبالرغم من كل ذلك فقد ظل العاملون صامدين ويتحملون الصعاب من أجل الحفاظ على لقمة العيش و استمرار العمل بهذا الصرح العملاق. و قد كانوا على قدر كبير من المسئولية منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير المجيدة، حيث لم يقم العاملون بها بأى حركة احتجاجية أو إضرابات من أجل المطالبة بحقوقهم كما حدث فى الكثير من الشركات المماثلة، وذلك حفاظا على استقرار العمل، إلا أنه يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٩/٢٨م وجهت الشركة القابضة الضربة القاضية للعاملين بالشركة و ذلك بقرار الجمعية العمومية برئاسة المهندس زكى بسيونى (أحد فلول النظام البائد– فلقد عمل تحت رئاسة نظيف و عبيد و مع ذلك لم يتم إدخاله إلى قائمة التطهير حتى الآن) بصرف ما يعادل خمسة شهور و نصف أرباحاً سنوية للعاملين، وهو ما لم يحدث حتى فى عصر النظام البائد، حيث كانت تقرر الشركة القابضة صرف ١٢ شهراً، كما تم رفض رد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه فائض أرباح الشركة عن العام الماضى وكانت بحوذة القابضة وعندما علم العاملون بالقرار دخلوا فى اعتصام مفتوح منددين بهذا القرار الظالم و المستفز، لأن الشركة حققت هذا العام أرباحاً أعلى من العام الماضى، حيث رفض العاملون الانصراف من الشركة وقاموا بالمبيت داخلها مطالبين بحقوقهم و بإسقاط زكى بسيونى رئيس الشركة القابضة، وقام العاملون فى صباح اليوم الثانى الخميس ٢٠١١/٩/٢٩ بإغلاق أبواب الشركة و منع دخول أية سيارات أو خروجها وتم منع القيادات العليا بالشركة من الدخول، وذلك كوسيلة ضغط على المسئولين. كانت طلباتهم واضحة ومحددة و قد تدارك رئيس مجلس الإدارة المهندس محمد السعداوى مصطفى الأمور بعدما شعر بثورة و غضب العاملين و قرر صرف إجمالى ٣٠ شهراً أرباحاً للعاملين، و تم تعليق الاعتصام لمدة شهر بالاتفاق مع إدارة الشركة لحين تحقيق باقى المطالب و دراستها ماليا، ثم بدأت إدارة الشركة تماطل فى تنفيذ وعدها تارة بتقديم بلاغات فى بعض العاملين بتهمة تحريض العمال و تارة أخرى بالترويج أن وضع الشركة المالى لا يسمح، إلا أن جميع العاملين مصممون على أكمال المشوار والوقوف وراء مطالبهم المشروعة حتى النهاية. ومع ذلك وما كدنا نفيق من صدمة زكى بسيونى حتى خرج علينا وزير الكهرباء بمشروع رفع الدعم للكهرباء عن الشركات، مما يعنى زيادة تكلفة المنتج و ركوده بالسوق العالمية، نظرا لوجود منتج أرخص وهو المنتج الصينى وهذا يعنى خراب الشركة و تشريد أسر ١٣٠٠ عامل، و نحن نناشد المجلس العسكرى والسيد رئيس الوزراء بالتدخل لحل هذه الكارثة، لأنه فى حالة تطبيق هذا القرار سوف يتم الإعلان عن الإضراب العام بكل الشركات التى سوف تتضرر من هذا القرار ومنها على سبيل المثال لا الحصر شركة مصر للالومنيوم وشركة التعدين وهى شركات ذات أهمية اقتصادية و قومية مهمة للوطن.





إدارة الشركة تتهرب من تحقيق وعودها وتلفق قضايا للعاملين

إدارة

شركة ميجا تكستايل:



تخالف إتفاقها مع وزير القوى العاملة بعد ساعات قليلة من إنتهاء جلسة المفاوضات

لم تمر سوى ساعات قليلة على الاتفاق المبدئى الذى تم ما بين إدارة شركة ميجا تكستايل وأعضاء النقابة المستقلة فى مقر وزارة القوى العاملة وبرعاية الوزير الذى تابع جلسة المفاوضة عبر الهاتف من الأردن، إلا وقامت إدارة الشركة صباح اليوم بمخالفة ما تم الاتفاق عليه .

حيث كانت قد عقدت يوم ٢٣ أكتوبر الماضى جلسة مفاوضة فى مقر وزارة القوى العاملة بحضور ناهد العشرى، وكيل وزارة القوى العاملة وبمتابعة تليفونية من الوزير أحمد البرعى، وتم الاتفاق على تراجع إدارة الشركة عن قراراها بفصل ٤٣ عاملا وعاملة من بينهم أعضاء النقابة المستقلة، على أن ينهى عمال الشركة إضرابهم الذى بدأوه منذ أكثر من أسبوعين تضامنا مع زملائهم، والعودة إلى العمل يوم السبت القادم عقب التوقيع النهائى على الاتفاقية، والتنازل عن المحاضر المتبادلة ما بين العمال والشركة، وقد تم تأجيل التوقيع على الاتفاقية لحين عودة وزير القوى العاملة، كى يتم التوقيع فى حضوره شخصيا .

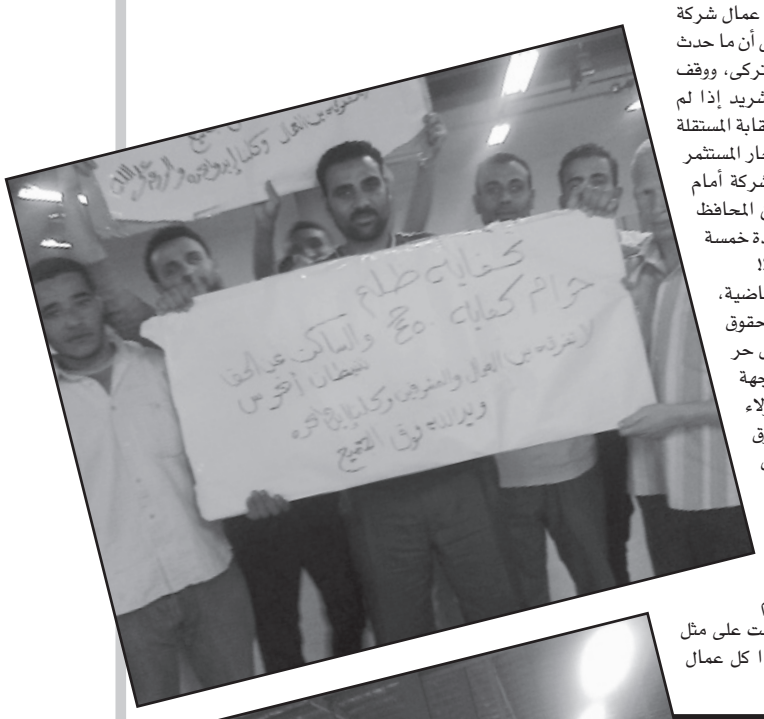
إلا أن العمال فوجئوا صباح اليوم بإدارة الشركة تقوم بالاتصال بالعمال وتدعوهم إلى العمل اليوم وليس السبت كما تم الاتفاق عليه، مؤكدين لهم كذبا أن أعضاء المجلس التنفيذى للنقابة المستقلة قد قاموا بقبول تسوية مستحقاتهم المالية مع الشركة وقبلوا قرار فصلهم، بل قامت إدارة الشركة باستئجار بلطجية بأعداد كبيرة لمنع أى من أعضاء النقابة من الدخول إلى الشركة !!

كان صاحب الشركة "على كمال "التركى الجنسية قد فصل ٤٣ عاملاً من بينهم أعضاء اللجنة النقابية المستقلة، وذلك فى مقابل السماح لباقى العمال البالغ عددهم ٨٠٠ بالعمل، حيث أعلن عمال الشركة إضرابهم عن العمل، مؤكدين أنهم لن يعملوا إلا بعد دخول زملائهم وإلغاء قرارات الفصل .وقام يوم ١١ أكتوبر الماضى بلطجية المستثمر وقوات الأمن بالاعتداء بالضرب على العمال أمام مقر محافظة المنوفية، وذلك باستخدام الهراوات والعصى المكهربة والكرابيج، وذلك أثناء توجه العاملين لتقديم شكوى إلى الحاكم العسكرى ضد ممارسات إدارة الشركة، وتم القبض على سبعة عمال بينهم عاملة أفرجت عنهم النيابة بكفالات مالية بعد احتجازهم لمدة خمسة أيام .

هذا وقد أصدر الإتحاد النوعى بياناً تحت عنوان "اليوم عمال شركة ميجا تكستايل .. وغدا كل عمال السادات " . أكد البيان على أن ما حدث مع زملائنا فى شركة ميجا تكستايل من قبل المستثمر التركى، ووقف العمل بالشركة وتهديد أكثر من ٨٠٠ عامل وعاملة بالتشريد إذا لم يوافقوا على فصل ٤٣ من زملائهم، على رأسهم أعضاء النقابة المستقلة التى تم تكوينها حديثا داخل الشركة، بل وصل الأمر لاستئجار المستثمر التركى لبلطجية قاموا بالاعتداء على عمال وعاملات الشركة أمام مقر ديوان عام محافظة المنوفية، وذلك بتواطؤ واضح من المحافظ والأجهزة المعنية، ثم القبض على سبعة عمال بينهم عاملة لمدة خمسة أيام وتحويلهم إلى النيابة التى أحالت القضية إلى المحكمة!!

كل ذلك حدث مع زملائنا على مدار الأيام القليلة الماضية، لمجرد أنهم فكروا فى المطالبة بحقوقهم، وعلى رأس تلك الحقوق حقهم المشروع فى إنشاء نقابة مستقلة داخل الشركة بشكل حر وديمقراطى، نقابة تمثلهم وتدافع عن مصالحهم، فى مواجهة تسلط أصحاب الأعمال وخاصة المستثمرين الأجانب، هؤلاء المستثمرون الذين باعنا لهم النظام السابق دون أدنى حقوق عمالية تذكر، فتصور البعض منهم أن العمال المصريين عبيد لديهم يفعلون ما يؤمرون .

إن الإتحاد الإقليمى لنقابات عمال مدينة السادات المستقل إذ يعلن تضامنه الكامل مع مطالب عمال شركة ميجا تكستايل المشروعة، يدعون كافة عمال مدينة السادات فى كافة الشركات لسرعة التضامن مع زملائهم فى مواجهة إدارة الشركة الغاشمة، فلم يعد مقبولا الصمت على مثل هذه الممارسات، فاليوم عمال شركة ميجا تكستايل، وغدا كل عمال السادات.





حكاية عمال ابيسكو للبترول مع القرارات الوهمية

رغم أن المطالب الرئيسية لثورة يناير كانت العدالة الاجتماعية إلا أن الأمور بقطاع البترول تدار كعزبة بها سادة وعبيد،عمال أبيسكو داخل شركات البترول صدر قرار بضمهم إلى الشركات التى يعملون بها فعليا فى ١٠ فبراير ٢٠١١ وانهاء الوساطة الوهمية لشركة أبيسكو وإلغاء دورها كمقاول لشركات البترول والقرار صدر بواسطة المهندس عبدالله غراب الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للبترول آنذاك إلا أن الأمور تجمدت عقب الثورة، وتنصل غراب من مسئوليته تجاه تنفيذ القرار رغم توليه حقبة البترول وتم تجميده، وللحقيقة فإن مطالب عمال شركات البترول التايعين لوساطة أبيسكو ليست زيادة مالية، بل بالعكس توفير المبالغ الإضافية التى تتقاضاها شركة أبيسكو بدون حق والتى تتعدى ١٧ مليون جنيه شهريا تقريبا دون أى تعامل مباشر مع العمال وتفعيل انتماء العمال للشركات التى يعملون بها فعليا والتى تتعدى ثلاثين شركة أهمها من حيث الكثافة العمالية العالية شركات جابكو وبتروبل.

وبالسؤال حول سبب تجميد القرار فالإجابة باختصار تتلخص فى رغبة إدارات الشركات والعمال القدامى فى تعيين أبنائهم وذويهم على حساب أولئك المغلوب على أمرهم من العاملين التابعين للوساطة الوهمية لشركة أبيسكو.

ويكفى القول إن رئيس مجلس إدارة شركة جابكو قام بتعيين ما يقرب من ٤٠٠ فرد كلهم أبناء عاملين فى الفترة الأخيرة ضاربا عرض الحائط بالعدالة الاجتماعية ومتجاهلا العاملين الموجودين بالفعل داخل الشركة والتابعين للوهمية أبيسكو. مما دفع ائتلاف شباب البترول بالتقدم بمذكرة للنائب العام حول ما يحدث داخل (عزبة البترول)

وعليه فإن العاملين بدأوا اعتصاماً مفتوحا من أمس الثلاثاء وحتى تلبية مطلبهم العادل والذى لن يكلف الوزارة جنيهاً واحداً والتحقيق فى الفساد داخل القطاع وبخاصة شركة جابكو.

أحمد رجب سعده

رئيس ائتلاف شباب البترول

تأسيس مؤتمر ع





ووفقاً لحصيلة يوم كامل من العمل، وثلاثة جلسات من تداول الرأى ووجهات النظر، يتأسس مؤتمر عمال مصر الديمقراطى على ما يلى:

الانحياز الكامل لحق العمال المصريين فى تكوين نقاباتهم بحرية ودون وصاية، استقلالاً عن الدولة ورجال الأعمال والأحزاب السياسية، والنضال من أجل نيلهم هذا الحق كاملاً غير منقوص، وإسقاط وإلغاء كافة القيود القانونية التى فُرضت عليه على امتداد العقود السابقة، وإزالة كافة المعوقات والعقبات الإدارية التى تكبل ممارسته.

الانحياز الكامل لمعايير العمل العادلة- كما تنص عليها اتفاقيات العمل الدولية، والنضال من أجل إعمالها فى بلادنا على النحو المفترض، والعمل من أجل كفالة حق العمال المصريين فى الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم من خلال الإضراب والتنظيم والمفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقيات الجماعية.

الالتزام بمبادئ الحريات النقابية الديمقراطية فيما تتضمنه من عدم التمييز بين العمال لأى سبب من الأسباب، وكفالة حق العمال فى تكوين النقابات ، وحقوق الانضمام إليها والانسحاب منها والاختيار بينها بحرية حال تعددها، وحق النقابات فى تكوين الاتحادات وفى الانفصال عنها، ويرفض المؤسسون لهذا المؤتمر حرمان أى عامل من حقوقه النقابية أو إقصائه عن ممارستها. كما يرفضون إكراه أى عامل على الانضمام إلى نقابة أو الانسحاب منها، وحمل أى نقابة على الانضمام إلى اتحاد قائم أو الانفصال عنه.

يسعى المؤسسون لهذا المؤتمر- قدر ما يسعهم الجهد- إلى وحدة النقابات العمالية بما يضمن لها القوة والفاعلية. ويعملون من أجل بناء تنظيم نقابى قوى وفاعل (اتحاد/ كونفدرالية) يمثل نسبة لا يستهان بها من العمال وفئاتهم وقطاعاتهم الرئيسية.

يضم مؤتمر عمال مصر الديمقراطى النقابات العمالية المشاركة فى أعمال لقائه الأول، وتنسب إليه التكتلات العمالية فى شركات قطاع الأعمال العام (الصناعية الكبرى) التى تطمح إلى تحرير نقاباتها من الانضمام القسرى إلى "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" وبناء وحدتها بإرادتها على الأسس الديمقراطية. وتعمل معه منظمات المجتمع المدنى والقيادات العمالية التى رفعت لواء الحريات النقابية المشاركة فى اللقاء من أجل تحقيق أهدافه فى كفالة الحريات النقابية غير المنقوصة، وتمكين العمال من بناء نقاباتهم الديمقراطية الفاعلة، واتحادهم القوى الممثل لأكثرية العمال.

يطالب المؤتمر بالإصدار الفورى لقانون الحريات النقابية الذى يكفل للعمال المصريين جميع الحقوق المشار إليها، ويوجه رسالته إلى المجتمع المصرى بكافة قواه الديمقراطية والسياسية من أجل التضامن معه فى مطالبته، مشدداً على الأهمية المحورية للحقوق النقابية فى بناء وتطوير المجتمع المصرى الديمقراطى الذى نطمح إليه، والضرورة القصوى لبناء النقابات لتفعيل المفاوضة المجتمعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية اللازمة لتوازن المجتمع واستقراره.

فى قاعة نقابة التجاريين بالعباسية- يوم الجمعة الموافق ١٤ أكتوبر ٢٠١١- أعلن ممثلو مائة وتسعة وأربعين نقابة عمالية تأسيسهم لمؤتمر عمال مصر الديمقراطى الذى يفتح أبوابه للعمال المصريين جميعاً- دون تمييز- ، ويمد أياديه لكافة الراغبين منهم فى بناء نقاباتهم المستقلة الديمقراطية الفاعلة. ولكل الساعين معه إلى تحرير الحقوق النقابية من القيود التى كبلتها عقوداً طويلة مريرة. لكل من ينحاز إلى حق العمال المصريين فى تكوين نقاباتهم بحرية. ويكافح من أجل إعمال معايير العمل العادلة. يستلهم تاريخ الحركة العمالية المصرية التى تضرب بجذورها فيما قبل بداية القرن العشرين. يستند إلى نضال امتد عقوداً فى مقاومة القهر والاستلاب والإفقار والتهميش. يستحضر ذكرى الشهداء، والمناضلين الذين قبضوا على الجمر حتى فارقوا الحياة. وإلى ذلك يستدعى خبرات أجيال من القادة العماليين أفنوا حياتهم، دفاعاً عن الحريات النقابية الديمقراطية للعمال المصريين.



مال مصر الديمقراطى





وينظم المؤتمر بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى المشاركة حملة ضغط واسعة من أجل الإقرار الفورى للقانون.. يعمل المؤتمر على ما يلى:

تمكين العمال المصريين من بناء نقاباتهم الديمقراطية الفاعلة وتمكينها من أداء دورها فى الدفاع عن حقوق ومصالح عمالها، والتصدى للممارسات التعسفية لبعض رجال الأعمال فى حق قيادات النقابات المستقلة كما يدعو النقابات المنضمة إليه إلى تكوين الاتحادات الإقليمية والنوعية فيما بينها لمضاعفة فاعليتها، وتطوير أدوارها، ويولى المؤتمر عناية خاصة إلى استكمال بناء الاتحادات التى لم تزل فى طور التأسيس.



تمكين النقابات المنضمة إليه من تبنى مصالح أعضائها من العمال والتفاوض بشأنها، وتذليل العقبات التى تصادف تطوير آليات المفاوضة الجماعية.

جدولة القضايا والمطالب العمالية المعلقة، والتصدى لها بتطوير مقترحات محددة فى شأنها، ودعوة الحكومة والأجهزة والأطراف ذات الصلة إلى التفاوض بشأنها وصولاً إلى الحلول اللازمة وتطبيقها.

تطوير العمل المشترك بين النقابات المستقلة عن "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"، والتكتلات العمالية التى تسعى إلى تحرير نقاباتها المرتهنة بعضويته، ويرفض المؤتمر تصريحات رئيس اللجنة المؤقتة المشكلة لإدارة الاتحاد، وخطابه إلى الجهات الحكومية فى شأن النقابات المستقلة.. مقرراً التصدى للرد عليه.

اتخذ المؤتمر قراره بانعقاده بعد شهر ونصف على الأكثر يباشر خلالها أعمال التأسيس المقررة- وعلى الأخص- استكمال بناء الاتحادات الإقليمية والنوعية، وإيداع أوراقها. وللاضطلاع بأعماله قرر المؤتمر تشكيل ست لجان من أعضائه تنخرط على الفور فى العمل من أجل تحقيق أهدافه وذلك على النحو التالى:

لجنة التنسيق والتواصل بين المنظمات.. للتنسيق فيما بينها وتطوير استراتيجيات العمل المشترك.

لجنة الدعاية والإعلام.. للاتصال بوسائل الاعلام والدعاية والترويج لمبادئ المؤتمر ومستهدفاته وأعماله.

لجنة التدريب، تتولى تنظيم أعمال تدريب الأعضاء النقابيين وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة للقيام بالأدوار المنوطة بهم.

لجنة العضوية والتنظيم.. تعمل على توسيع عدد النقابات المنضمة، والمعاونة فى بناء نقابات جديدة، وبناء الاتحادات الإقليمية والنوعية بين النقابات.

لجنة الدعم القانونى والاستشارات الفنية: إعداد اللوائح، والتصدى للمشاكل القانونية التى تواجه النقابات الأعضاء.

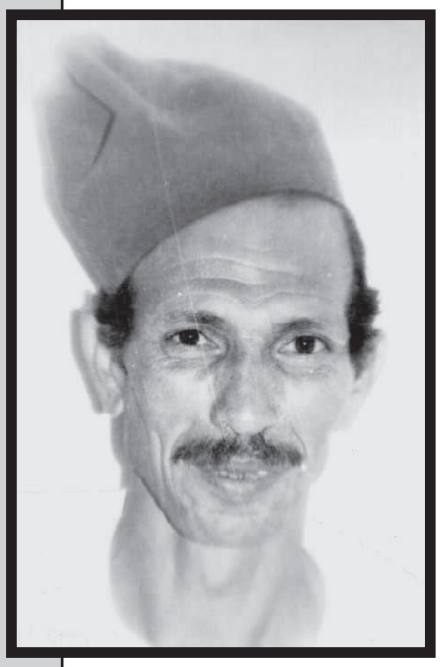
لجنة المنازعات العمالية، وتيسير المفاوضة، لمعاونة النقابات فى التصدى للقضايا والمطالب العمالية الخاصة بعمالها، والتفاوض بشأنها.

هذا وقد ناقش المؤتمر بعض القضايا العمالية المثارة، حيث أعلن الحاضرون عن تضامنهم مع عمال شركة مصر المنوفية المعتصمين للمطالبة فقط بصرف رواتبهم المنقطعة منذ ثلاثة أشهر. كما تضامنوا مع عمال شركة ميجا تكستايل بمدينة السادات ونقاباتهم وطالبوا بعودة العمال المفصولين والإفراج عن العمال الذين كان قد تم القبض عليهم- وقد أفرج عنهم لاحقاً- كما ناقش المؤتمر مشكلة العمالة غير المنتظمة وقرر تخصيص جلسة لبحث سبل العمل فى شأنها.

الرواد

فوزى محمدين .. عامل الصلب الذى سبق الزمن بسنوات

البداية كانت يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٤ م فى قرية الصف. الوالد كان عاملا فى مصنع الدلتا للحديد والصلب، مات وفوزى لم يبلغ بعد الخمس سنوات، فى ذلك الوقت كان لديه أخ لم يزل فى بطن أمه جنينا، الأم عملت خياطة إلى أن كبر فوزى وأخوه بعض الشيء، كان لابد من العمل المبكر، لذلك لم يطل عهد فوزى بالمدارس، رغم أنه كان " تلميذ شاطر". "كان لازم حد يشتغل". بدأ فوزى عمله وهو ابن١٢ سنة -صبي- فى شركة عثمان أحمد عثمان عن طريق مقاول أنفار فى بلدهم – اليومية كانت عشرة قروش، مقاول الأنفار كان يحاسب الشركة على ٤٠ قرش ويعطى فوزى وزملاءه عشرة قروش . لم يقف الأمر عند مقاول الأنفار، حيث انتقل فوزى للعمل أيام حرب الاستنزاف فى المعسكرات الحربية بيومية مع شركة عثمان أيضا إلى أن جاء عام١٩٧٢، ليلتحق بالعمل فى شركة الكوك التى كانت شركة عثمان متعاقدة معهم لإنجاز بعض المشروعات بيومية ٤٠ قرشا، وهو مبلغ معقول بالمقارنة بما كان يتقاضاه من مقاول الأنفار.



لكن لم يستقر الحال، وفى ٧٤ رحل فوزى مرة أخرى مع عثمان إلى الإسماعيلية ومن شغلة إلى شغلة حتى يوم ١٠ يناير ٧٧، يوم تعيينه فى شركة الحديد والصلب بحلوان وقبل انتفاضة ١٨ و١٩ يناير الشعبية بأيام، لم يفت وقت طويل حتى بدأ فوزى مشوار نضاله من أجل توحيد صفوف العمال فى مواجهة إدارة ظالمة ونظام ظالم

لم يكن فوزى وحيدا فى تمرده، فالصلب منذ سنوات يفرز مناضلين عماليين اختاروا طريق النضال ليس فقط من أجل تحسين شروط العمل فى الشركة ولكن من أجل تحرير الطبقة العاملة وجماهير الكادحين بأسرهم من القهر والاستغلال. وكان اللقاء محتما، حيث بدا فوزى مشوار تثقيفه السياسى من زملاء أقدم منه فى الشركة العملاقة .

فى ٨٢ قرر فوزى ترشيح نفسه للجنة النقابية، ولكن وبالرغم من حصوله على ٩٠٠ صوت لم يتمكن من الفوز. وتلت تلك المعركة فترة نشاط فى حزب التجمع بالتبين، حيث كان فوزى وزملاؤه يقومون بنشر شكاوى الأهالى بجريدة أهالى التبين، كانت الأحزاب لسه بشوكها وكانت الناس فاكرة أنه حيبقى فيه أحزاب بجد."

ولم يكتف فوزى بأهالى التبين، بل حاول تنشيط أهالى الصف والدعوة لمواقف اليسار عن طريق التجمع فى بلده. اندمج فوزى فى السياسة وكانت شركة الحديد والصلب أهم مواقع معاركه السياسية والعمالية ، فيدعو العمال للامتناع عن صرف الرواتب فى ٨٤/٨٥ من أجل زيادة الحوافز. ويكون هو وزملاؤه أسراً للورش.. جمعيات بين العمال لتقديم الخدمات الاجتماعية تعمل بشكل مواز للنقابة. ثم يساهم فى إصدار مجلة " كلام صنايعية "التى ينتظرها عمال الشركة على أحر من الجمر، هذا العمل الدءوب واليومى كان من المقومات الأساسية لانتفاضة الحديد والصلب فى ٨٩ حدث اعتصام وكانت المطالب: وجبة وحوافز وعودة أعضاء مجلس الإدارة المفصولين. واستعد العمال للمعركة المنتظرة، وتم اقتحام المصنع، أطلق الرصاص واعتقل عدد كبير من العمال من بينهم فوزى الذى قضى فى السجن ٤٥ يوما، ورغم ضراوة القمع، لم يهتز فوزى أو زملاؤه.

ثم ينجح فوزى فى انتخابات اللجنة النقابية فى الصلب من بين ثمانية من النقابيين اليساريين، نقابة اليسار كانت مستهدفة من الحكومة والأمن والإدارة، ورغم فترتها القصيرة حققت مكاسب للعمال أهمها زيادة الحافز ١٣,٨٪ فى يوليو ٩٢. أيامها لجنة الحوافز قررت الزيادة لكن رئيس مجلس الإدارة رفض. ولأول مرة تصدر النقابة منشوراً تدعو العمال فيه للامتناع عن القبض.. ونزل أعضاء النقابة اليساريون الجراج والعنابر وحرضوا العمال على عدم القبض. كانت استجابة العمال قوية. استمر العمال متمسكين بموقفهم لحد ما وافق رئيس الشركة القابضة على مطالب وفد اللجنة النقابية اللى كان بيتفاوض معاه. أصل ما فيش مفاوضة ناجحة من غير وقوف العمال وراها."

ومن أكثر ما كان يفخر به فوزى مساهمته البارزة فى تشكيل لجان المندوبين بالصلب، حيث تشكلت لجان المندوبين، وشملت عضويتها ٣٠٠ مندوب عن الأقسام المختلفة فى الشركة، يجتمعون كل ثلاثة أشهر لمناقشة قضايا العمال ومطالبهم وهمومهم. واستمرت التجربة المضيئة لمدة عام كامل، ولكن لا الحكومة ولا الإدارة ولا الهيكل النقابى القائم كانوا مستعدين للسماح باستمرار تلك الحالة الاستثنائية من الديمقراطية العمالية، بل حتى فى اللجنة النقابية فى الحديد والصلب ووجه فوزى ببعض من عدم الترحيب بالتجربة.

ولم تدم التجربة، وكغيرها من مساعى تطوير الأدوات الديمقراطية للطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى بلادنا، كان الأمن المركزى هو سلاح الحكومة الأخير فى ضربها، ففى أوائل عام ١٩٩٣ تمكنت الحكومة من التخلص من نقابة اليسار .

"الوضع دلوقتى وحش.. والطبقة العاملة حالها متدهور.. بس النضال ييجى إزاي؟ لازم نعيد تجربة نقابات القهاوى بتاعة الأربعينات."

.. كانت تلك أخر كلمات فوزى محمدين الذى فارقنا، ولم يشأ له القدر أن يرى أحلامه تتحقق.

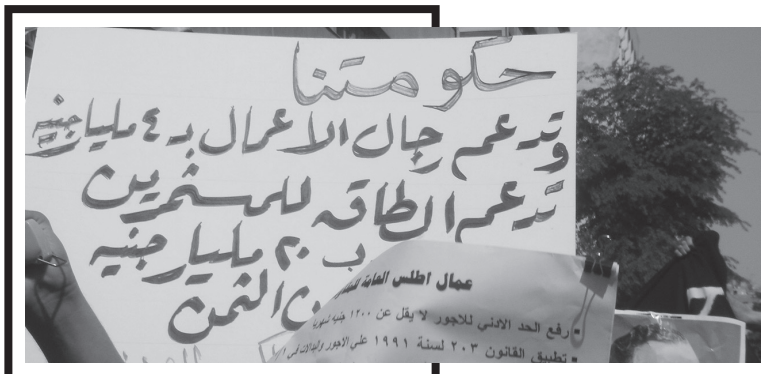




" فوزي محمدين " .. ابن قرية الصف بمحافظة الجيزة ، أحد فرسان شركة الحديد والصلب ، تشرب الوعى العمالى الفطرى منذ نعومة أظفاره ، حيث بدأ رحلته العمالية وهو لم يتجاوز بعد الثانية عشرة من عمره ، كان سباقا مع زملاءه فى شركة الحديد والصلب الى تكوين الكيانات العمالية الموازية للنقابات المزورة، كان ذلك فى الثمانينات من القرن الماضى ليسبق بذلك الزمن بأكثر من ثلاثين عاما ، ساهم فى إنشاء دار الخدمات النقابية والعمالية لتكون البديل العمالى المستقل ، فى مواجهة إتحاد العمال الرسمى المؤمم من قبل النظام الحاكم.

خبر وتعليق

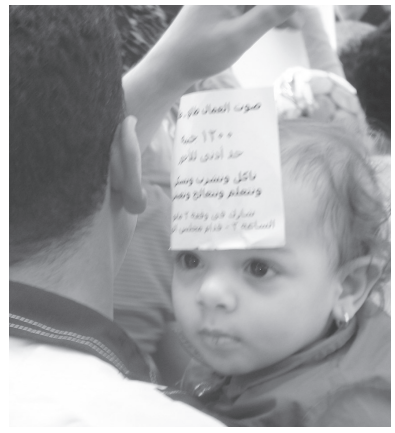




الحد الأدنى .. بدل الموت من الجوع

• قرر المجلس القومى للأجور منح العاملين المخاطبين بأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، والذين يعملون فى المنشآت التى يعمل بها أكثر من عشرة أفراد، والذين يقل جملة ما يتقاضونه نقداً أو عيناً، وفقاً لأحكام قانون العمل عن مبلغ ٧٠٠ (سبعمائة) جنيه شهرياً، بدلاً يُسمّى "بدل ظروف طارئة"، بحيث تعادل قيمة هذا البدل الفرق بين ما يتقاضونه حالياً وبين المبلغ المشار إليه. ولا يخضع هذا البدل للوعاء التأميني. ويتم تطبيق هذا القرار اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢ وفقاً للضوابط التى تم الاتفاق عليها فى الاجتماع.

•• أخيرا حسم الجدل حول ما صدعونا به طوال الأشهر الماضية بتحديد حد أدنى للأجر فى مصر،وكالعادة تفننت حكومتنا (حكومة الثورة) فى إفراغ كل شيء جميل من مضمونه،لتؤكد أننا ما زلنا نعيش حتى بعد الثورة فى دولة رجال الأعمال . تراجع جديد أمام رجال الأعمال بعد تراجعهم السابق بوقف تطبيق الضريبة على الأرباح الرأسمالية لمجرد اعتراض رجال الأعمال عليها،لتقر الحكومة الحد الأدنى ب٧٠٠ جنيه،وتخرج علينا بإفتكاسة جديدة مسمية الفرق بدل ظروف طارئة،على أن لا يخضع هذا الفرق للوعاء التأمينى .. افتكاسة تؤكد أن العبث فى نظام الأجور لدينا ينتقل من مرحلة فوضى الأجور إلى عبث الأجور .. فكان عليهم أن يسموا الزيادة بشكل واضح "بدل ما يموتوا من الجوع"!!





قعدة عرب على جسد الوطن



• كشف المجلس العسكرى عن إعداد قانون مصالحة مع رجال الأعمال يتم إعداده حاليا، لبث الثقة فى الاستثمار، وإبراء الذمة مع رجال الأعمال الذين تعاملوا مع الحكومة وقاموا بشراء أراض وأقاموا مشروعات مع الحكومة. وأوضح اللواء محمود نصر، عضو المجلس العسكرى، خلال ندوة "ثورة ٢٥ يناير- آفاق النمو الاقتصادى بدار هيئة الشئون المالية، أنه يتم حاليا إعداد قانون من خلال لجنة تتمتع بحصانة خاصة، ويكون لها الشرعية القانونية فى تنفيذ هذه المصالحات.

•• فى إطار خلاف بين فلاحين اثنين استغفل أحدهما الآخر وجار على أرض جاره، ونقل حديدة الحدّ داخل أرض الجار لمسافة متر دون أن يلحظ الجار ذلك لمدة سنوات، تكون المصارحة والاعتراف بما فعله المعتدى عند اكتشاف جريمة السرقة مطلوبة بل وضرورية، وإعطاء صاحب الحق حقه، وإرجاع الحديدة لمكانها الصحيح تحت إشراف المحكمين، والتعويض عن ذلك بشكل أو بآخر، ثم التصالح فى نهاية الأمر، ويبوس الظالم رأس المظلوم، قائلا: "حقك علي"، و"عفا الله عما سلف"، ويقرأ الفاتحة ويمسح بيديه على وجهه، كلّ من حضر جلسة العرب تلك، العمدة وشيخ الخفر وكبار رجال البلدة ومشايخها، وينتهى الموضوع، ولا بأس من أن نأكل بعدها سوياً عيش وملح وزفر. فى مثل تلك الحالات، يكون مبدأ "المصارحة والمصالحة" مقبولا. أما فى حالتنا تلك، التاريخية فى دورها، والكارثية فى أثرها، والسياسية فى جوهرها – وليست الجنائية فى صميمها-: عشرات، ربما مئات من أفراد وأسر البرجوازية الرثة غير المنتجة تستولى على أراضى الوطن وتتاجر فيها بفحش غير مسبوق مع الأقارب والمحاسيب والأصدقاء والأعداء، عمليات نهب منظمة لتقطيع جسد الوطن وبيع ثرواته، حتى للعدو الصهيونى وأخذ العمولة!، بيع الوطن بالمجان، وأعمال السمسرة،والصفقات غير القانونية، وغسيل الأموال القذرة، والاتجار فى ديون الوطن بطرائق تفوق التصورات، واكتناز المليارات من الجنيهات والدولارات واليوروهات داخل الوطن وخارجه على سبيل الاحتياط، فى احتمال قدوم يوم لم يكن متوقعا بالنسبة لهم – وجاء اليوم بالفعل (٢٥ يناير ٢٠١١) بغتة كالموت وكاشفا كالشمس. المصارحة فالمصالحة كان مرجعهم فى فكرة "المصارحة فالمصالحة" أنه قد حدث ذلك من قبل، فى دول مثل المغرب والأرجنتين وتشيلي، من خلال اعتراف من ظلموا وقتلوا بجرائمهم- هذه هى المصارحة، ثم الاعتذار عن جرائمهم، ودفع تعويض ما – بعدها تحدث المصالحة.

إمسك فلول

• صرح عبد الفتاح إبراهيم رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج،بأن الدكتور محمود عيسى، وزير الصناعة والتجارة، سوف يبحث خلال اجتماعه، مع ممثلى العاملين وإدارات شركات صناعة الغزل والنسيج، والتى تحولت من القطاع العام إلى الخاص المشكلات الإنتاجية والاقتصادية للعاملين البالغ عددهم ١٨ ألف عامل. وأوضح عبد الفتاح فى تصريحه أن النقابة انتهت من الاتفاق مع إدارة شركة العامرية للغزل والنسيج المملوكة لبنك مصر بنسبة ٩٧٪، ويعمل بها ٥ آلاف عامل بمساواتهم مع زملائهم فى شركات قطاع الأعمال العام عند صرف الحافز الشهرى لهم وقدره ٢٢٠ جنيها وزيادة قيمة الوجبة الغذائية إلى ٢١٠ جنيها، لافتا النظر إلى أنه تم أيضًا الاتفاق مع شركة فيستا التى تمتلك الشركة القابضة للقطن والمنسوجات بنسبة ٥٥٪ منها ويعمل بها ١٥٠٠ عامل على نفس الزيادات.

وأضاف القول إن شركة الإسكندرية للغزل، والتى يعمل بها ٤ آلاف عامل وافقت على صرف الزيادة، وتقوم النقابة حاليا بالتفاوض مع الشركة العربية على زيادة الحافز الشهرى بعد موافقتها على صرف زيادة الوجبة الغذائية لنحو ٤ آلاف و٥٠٠ عاملا، كما يتم التفاوض مع شركة كابو التى يعمل بها نحو ٣ آلاف عامل لصرف هذه الزيادة مع مرتب أكتوبر الحالي.

•• إيش تعمل الماشطه فى الوش العكر!!

وعى نقابى



تقدمه
رحمة رفعت

الأجازات والنقل وحق ا

س

ينص قانون العمل على أن "تكون مدة الإجازة السنوية ٢١ يوماً بأجر كامل لمن أمضى فى الخدمة سنة كاملة، تُزاد إلى ثلاثين يوماً متى أمضى العامل فى الخدمة عشر سنوات لدى صاحب عمل أو أكثر، كما تكون الإجازة لمدة ثلاثين يوماً فى السنة لمن تجاوز سن الخمسين " وعلى أن "تحسب الإجازة العارضة من الإجازة السنوية المقررة للعامل".فهل يعنى ذلك نقص الإجازات فى شركات قطاع الأعمال العام -وعلى الأخص-فيما يتعلق باحتساب الإجازة العارضة من الإجازة السنوية، وفيما يتعلق بمن بلغوا سن الخمسين ..أى أنهم سيكون لهم الحق فى إجازة ثلاثين يوماً فقط بدلاً من خمسة وأربعين يوماً؟

ج

إن هذا القانون-ككل قانون عمل-هو الحد الأدنى من حقوق العمال الذى لا يجوز النزول عنه، لكنه-ككل قانون عمل أيضاً-يمكن الزيادة عليه. إذن ليس هناك ما يمنع فى نصوص هذا القانون من وجود لوائح أو اتفاقيات جماعية تمنح مزيداً من المزايا للعمال، لكنه يقع باطلاً كل اتفاق ينص على الانتقاص من حقوق العمال الواردة فى هذا القانون. إذن يمكن الآن، وفى أى وقت أن تنص اللوائح أو اتفاقيات العمل الجماعية على مزايا وحقوق للعمال أكثر مما هو وارد فى القانون، حيث ينص القانون الجديد فى المادة ٥ منه على أن " يستمر العمل بأية مزايا أو شروط أفضل تكون مقررة أو تقرر فى عقود الفردية أو الجماعية أو الأنظمة الأساسية أو غيرها من لوائح المنشأة، أو بمقتضى العرف"، أى أنه يمكن-أو يجب- أن يستمر العمل باللوائح القائمة والمعمول بها فى شركات قطاع الأعمال العام الآن، والتى تنص جميعها-كما نعلم- على حق العاملين الذين تجاوزوا سن الخمسين على إجازة سنوية مدتها خمسة وأربعون يوماً. وهكذا يستمر هؤلاء العاملون وغيرهم فى الحصول على ما كانوا يحصلون عليه من إجازات إلى أن يتم تغيير اللوائح المعمول بها الآن فى الشركات.

س

يتردد فى بعض الشركات-خاصة المتعثرة-أن القانون الجديد يعطى إدارات الشركات الحق فى تخفيض عدد العمال كما تشاء، وقد سمعنا بعض العمال يقولون إن القانون ينص على تخفيض عدد العمال بنسبة ٢٥٪ ..كما سمعنا أيضاً أن بعض إدارات الشركات (حتقعد الناس فى بيوتها) بموجب هذا القانون .فما هى الحقيقة؟



ج

يعطى القانون لصاحب العمل حق الإغلاق الكلى أو الجزئى للمنشأة، وهذا الأمر من أخطر الأمور فى القانون وينبغى فهمه بدقة والتعامل معه بمنتهى الحذر والعناية. ولكن ينبغى أولاً توضيح بعض الحقائق :

- القانون لا يتضمن النص على تخفيض العمال فى أى منشأة بنسبة ٢٥٪، أو بأى نسبة أخرى.
- القانون لا يتضمن النص على تخفيض سن المعاش-كما يشاع أيضاً- بل إنه ينص فى المادة ١٢٥منه على أنه "لا يجوز تحديد سن للتقاعد تقل عن ستين سنة".
- القانون الجديد لا يتضمن النص على إعطاء نسبة من العمال إجازة مفتوحة (ويقعدوا فى بيوتهم).

ليس معنى ذلك أنه لا توجد مخاطر من تطبيق القانون فى هذا الأمر، بل توجد مخاطر ليست بالقليلة، ولكن ما هى؟

تتضمن المواد الخاصة فى القانون (من ١٩٦ إلى ٢٠٠) الأحكام التالية :

× يكون لصاحب العمل أو إدارة الشركة بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام أن يتقدم بطلب إغلاق منشأته إغلاقاً كلياً أو جزئياً :

- الإغلاق الكلى هو إغلاق المنشأة كلها.
- الإغلاق الجزئى هو إغلاق أحد الأقسام، أو إيقاف أحد خطوط الإنتاج بما ينتج عنه التأثير على عدد العمال أو أوضاعهم إغلاق أحد العنابر أو الخطوط دون أن يؤثر ذلك على أوضاع العمال لا يستلزم تقديم طلب، ويمكن أن يقوم به صاحب العمل من تلقاء نفسه .

× يتقدم صاحب العمل فى هذه الحالة بالطلب إلى اللجنة المحلية المشكلة لهذا الغرض والتى أصدر رئيس الوزراء قراره رقم ٩٨٤ لسنة ٢٠٠٣ بتشكيلها الذى يتضمن ممثلاً عن المنظمة النقابية يرشحه اتحاد العمال العام، وممثلاً عن منظمة رجال الأعمال.المعنية (وهذه اللجنة تشكل على نطاق كل محافظة، وتجتمع بمقر مديرية القوى العاملة المختصة).

× تبحث اللجنة فى الطلب، وتصدر قرارها خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب.. ولابد أن تذكر أسباب القبول أو الرفض.

× إذا لم يوافق أى طرف على قرار اللجنة يمكن التظلم من هذا القرار أمام اللجنة المركزية المشكلة لهذا الغرض (ومقرها وزارة القوى العاملة)، حيث تجتمع هذه اللجنة خلال أسبوع من تاريخ تقديم التظلم، وتبت فيه خلال خمسة عشر يوماً، حيث توافق على قرار اللجنة المحلية أو تأمر بوقف تنفيذ هذا القرار .



لإغلاق فى قانون العمل



س

: ماذا يحدث إذا تمت الموافقة على الإغلاق ؟

ج

إذا كان الإغلاق كلياً أى أن المنشأة لم يعد لها وجود، تنتهى خدمة جميع العمال، ويجب فى هذه الحالة أن يحصل كل عامل على مكافأة نهاية خدمة (شهر عن كل سنة خدمة من السنوات الخمس الأولى، ثم شهر ونصف عن كل سنة بعد ذلك، والأجر الذى يحتسب هنا هو الأجر الشامل) .

-إذا كان الإغلاق جزئياً بما يعنى إنهاء خدمة بعض العمال يتم الاتفاق بين صاحب العمل والمنظمة النقابية على المعايير التى سيتم تطبيقها فى اختيار هؤلاء العمال يعطى القانون بعض الأمثلة للاسترشاد مثل الأقدمية، السن، الأعباء العائلية، القدرات والمهارات .. ويحصل كل عامل تتم إنهاء خدمته تبعاً لذلك على مكافأة إنهاء خدمة أيضاً تحتسب بنفس الطريقة الموضحة سابقاً.

وعلى ذلك ..يمكن إذن أن نستنتج ما يلى:

× لا يتضمن القانون النص على تخفيض العمالة بنسبة معينة (٢٥٪ مثلاً)، ولكن يمكن أن يتقدم صاحب عمل ما إلى اللجنة المختصة بطلب إغلاق جزئى يتضمن تخفيض العمالة بنسبة ٢٥٪ أو أى نسبة أخرى.

× لا يقوم صاحب العمل بالإغلاق الكلى أو الجزئى تلقائياً، إنما يكون عليه أن يتقدم بالطلب ويحصل على الموافقة من اللجنة المختصة، ويمكن للعمال خلال هذه العملية أن يمارسوا عمليات الضغط والتفاوض من أجل عدم الموافقة على طلب الإغلاق، كما يكون لهم أن يتظلموا من قرار اللجنة إذا صدر بالموافقة على الإغلاق إلى اللجنة المركزية. إن شيئاً من هذه الأمور لا يحدث فجأة لكنه يستغرق وقتاً وإجراءات ..ويمكن لنا إذن أن نكون عنصراً فاعلاً فى هذه العملية وليس مجرد مفعولاً به. كما أن دور التنظيم النقابى هنا أيضاً بالغ الأهمية، لأنه ممثل فى كل من اللجنتين، ويمكن لممثل المنظمة النقابية أن يرفض قرار الإغلاق، كما أن المنظمة النقابية تدخل فى مفاوضة أخرى إذا تمت الموافقة على الإغلاق لوضع المعايير التى يتم على أساسها اختيار العمال الذين تنتهى إنهاء خدمتهم.

× إن هذا كله يؤكد الأهمية الشديدة لاختيار المنظمات النقابية ببالغ العناية، كما أنه يؤكد أهمية الرقابة على عمل هذه المنظمات والضغط عليها هى أيضاً، حتى نضمن عدم موافقة ممثل التنظيم النقابى على قرار الإغلاق، ونحثه على تقديم التظلم من قرار الإغلاق إذا تمت الموافقة عليه. ونتابع عمليات المفاوضة التى تجرى فى هذا الشأن طوال الوقت.

س

يُقال إن صاحب العمل يمكن له أن يخفض أجر العامل فهل هذا صحيح؟

ج

فى حالة الموافقة على قرار الإغلاق الجزئى، وانتهاء جميع الإجراءات المتعلقة به، والاتفاق مع المنظمة النقابية على تحديد العمال الذين يتم إنهاء خدمتهم، يمكن لصاحب العمل-وفقاً للقانون- أن يعرض على العامل الذى ستنتهى خدمته- بناءً على هذه المعايير-بدلاً من إنهاء خدمته أن ينقله إلى عمل آخر ولو كان مختلفاً عن عمله الأصلى اختلافاً جوهرياً مثلاً من سائق إلى عامل إنتاج ، أو أن يخفض أجره إلى الحد الأدنى للأجور حيث لا يجوز فى أى حال من الأحوال النزول عن الحد الأدنى للأجور ..(نحن هنا لا نقول رأينا-حيث نعارض هذه النصوص فى القانون-لكننا فقط نوضح حقائق القانون كما هى).

-يمكن للعامل أن يقبل العرض فى هذه الحالة، كما يمكن له أن يرفضه ،وفى هذه الحالة يتم إنهاء خدمته ويحصل على المكافأة التى سبق توضيح طريقة حسابها.



س

هل يجوز لصاحب العمل أن ينقل العامل إلى عمل يختلف عن طبيعة عمله الأصلى دون موافقته؟؟

ج

لا يحق لصاحب العمل أن يكلف العامل بعمل يختلف اختلافاً جوهرياً عن عمله الأصلى إلا بالشروط الآتية :

- فى حالة الضرورة القصوى أى منعاً لوقوع حادث، أو إصلاح ما نشأ عن حادث .
- فى حالة القوة القاهرة.
- ولا يكون ذلك إلا لفترة مؤقتة.
- يشترط فى ذلك عدم المساس بحقوق العامل المادية.

لكن القانون قد أعطى لصاحب العمل استثناءين يجوز له فيهما نقل العامل إلى عمل يختلف عن عمله الأصلى اختلافاً جوهرياً وهما :

- فى حالة الموافقة على الإغلاق الجزئى التى تم توضيحها فيما سبق.
- أن يقوم صاحب العمل بتدريب العامل وتأهيله للقيام بعمل مختلف.

إلا أن بعض إدارات الشركات تدعى قيامها بتدريب العمال، دون أن يكون لذلك أى أساس واقعى، كما أن البعض يقوم بعمل تدريب صورى. وقد يتم التعسف فى استخدام هذا الاستثناء من جانب بعض الإدارات، لذلك فإنه ينبغى الاحتياط لهذا الأمر، حيث ينبغى أن نطلب من النقابات التفاوض على وضع قواعد ومعايير للتدريب التحويلى الذى يترتب عليه تغيير مهنة العامل تغييراً جوهرياً -تتضمنها اللوائح أو اتفاقيات العمل الجماعية- حتى لا يكون تدريباً صورياً، ويفضل أن يتم بموافقة العامل، كما يجب أن يتوفر له الوقت الكافى، ولا يترتب عليه أية أضرار بحقوق العامل.

أما عن النقل من محافظة إلى محافظة فإنه فى جميع الأحوال غير جائز لما يتضمنه من ضرر إلا إذا ارتبط ذلك بموافقة العامل أو تعويضه عن الضرر الناتج عن إبعاده عن عائلته، ومقر إقامته.



واحد مننا

واحد مننا.. عامل زينا. ممكن يكون مسلم وجايز مسيحى. يمكن يكون صعيدى.. وجايز يكون بحيرى. عملت إيه الدنيا معاه. تعالوا نعرف حكايته



عادل السلاوى

الثمن غالى .. لكن البضاعة تستحق



صاحبنا هو أحد نشطاء الحركة النقابية المستقلة بمدينة العاشر من رمضان، والذى تلقف إعلان مبادئ الحريات النقابية الذى سمح بإنشاء النقابات المستقلة عقب ثورة يناير وبدأ فى نشر الفكرة فى مدينة صناعية كانت عطشى للعمل النقابى الحقيقى، ليحول هو وزملاؤه مقر دار الخدمات النقابية إلى خلية نحل عمالية لإنشاء أكبر قدر من النقابات المستقلة، ثم تكوين اتحاد نوعى لنقابات عمال العاشر المستقلة. استطاع أن يواجه كل العراقيل وينجح فى تكوين نقابة مستقلة فى شركته، ثم يدفع ثمن ذلك غاليا على مرأى ومسمع من المسئولين الذين يتشدقون بدفاعهم عن النقابات المستقلة وتبنيهم للحريات النقابية . صاحبنا هو عادل محمد السلاوى، العامل فى شركة مصر الحجاز البالغ من العمر ٤٢ عاما، مسئول ومشرف قسم الفيلم بشركة مصر الحجاز بالعاشر من رمضان. التحق بالعمل فى عام ٢٠٠٢ قادما من شركة لاشين بخبرة لا تقل عن ١٥ عاما .



رغم تهديدات صاحب العمل بمجرد علمه بنية العمال فى تكوين لجنة نقابية مستقلة داخل الشركة، إلا أن السلاوى وزملاءه لم يرهبهم ذلك، واستمروا فى تجميع توقيعات العمال على إنشاء النقابة، فكان يرى أن النقابة هى شأن يخص عمال الشركة ولا علاقة لصاحب العمل بما يقرره العمال. تكوين النقابة هو حق عمالى أصيل يكفله القانون والدستور وترعاه كافة المواثيق الدولية التى وقعت عليها الدولة المصرية . ولأن السلاوى خاض مع زملائه معارك سابقه ضد إدارة الشركة دفاعا عن حقوقهم، فلم يكن مستغربا أن يختاره العمال رئيسا للنقابة المستقلة . يقول السلاوى: كانت معاركنا فى السنوات القلية الماضية مع إدارة كثيرة كثيرة، أذكر منها فى عام ٢٠٠٨ حينما أصدرت الشركة قراراً بتحويل ٣٠ عاملا للتحقيق بتهمة ملفقة وهى النوم أثناء العمل، وكل ذلك لأن العمال تضرروا من تغيير مواعيد العمل المخالفة للقانون، والتعسف الإدارى الذى يعرضهم لظروف سيئة نتيجة زيادة عدد ساعات العمل إلى ١٢ ساعة مقابل ٢٥٪ إضافى (فى حين أن القانون يحظر تشغيل العمال أكثر من ١٠ ساعات يومياً بمقابل حدده القانون)، هذا مع عدم صرف علاوة الـ ٣٠٪ التى أقرها رئيس الجمهورية المخلوع وقتها، وترك العمال بدون مواصلات فى منطقة لا تتوفر بها أية مواصلات وتعرضهم للمبيت فى الشوارع عقب الوردية المسائية التى اخترعها صاحب العمل لتفويت الفرصة عليهم فى استخدام وسائل نقل الشركة، فى نفس العام تم فصل أكثر من ١٠٠ عامل لنفس الأسباب التافهة .

يضيف محدثنا: أنهينا كافة الأوراق المطلوبة وأودعنا أوراق النقابة فى مديرية القوى العاملة بمحافظة الشرقية، وبالفعل استلمنا أوراق الإشهار وأصبحنا كياناً نقابياً يمثل العمال تمثيلا حقيقيا، وبدأنا بالفعل نضع خطط عملنا لممارسة مهامنا، كنا نظن أن صاحب العمل سيستوعب أن إنشاء النقابة أمر فى صالحه، كما هو فى صالح العمال، كنا نظن أنه بمرور الوقت سيعى أن النقابة ستكون جسر التواصل بينه وبين عماله، إلا أن رجال الأعمال لدينا ما زالوا يتعاملون مع العمال على أنهم عبيد لديهم، لا يحق لهم حتى مجرد الشكوى أو المناقشة، وكأن الثورة لم تغير شيئا فى عقولهم، فهم لا يرون إلا أنهم أصحاب المال والعمال لديهم مجرد أرزقية يمنحونهم الفتات ويرون أنه تفضل منهم !!

بالفعل، وكما قال السلاوى، إن العقلية التى تحكم رجال الأعمال المصريين فى علاقتهم مع العمال هى عقلية السيد والعبد، فكان أول رد فعل لصاحب الشركة، حين علم بتكوين النقابة وتسجيلها بالطرق القانونية، أن قام بوقف عادل السلاوى بعد التحقيق معه فى مكتب الأمن بالشركة، فهو لا يستطيع أن يدخل إلى مكان عمله ولا أن يتصل بأحد من زملائه بأى شكل من الأشكال، ويعتبره صاحب العمل من العناصر المشاغبة والمحرضة والمعطلة للإنتاج. لم يكتفِ صاحب العمل محمد حلمى بذلك ولكنه قام أيضاً بفصل بعض زملاء عادل (خالد أبو بكر الصديق – مهندس ونائب رئيس النقابة المستقلة، وائل عزوز مهندس كهرباء- عضو نقابة، محمد عبد الحميد- مهندس كهرباء وعضو نقابة، يوسف حمدى يوسف – مهندس ميكانيكا وعضو نقابة، إيهاب محمد أحمد – فنى كهرباء – وعضو نقابة).

تم إيقاف السلاوى بتاريخ ٢٠١١/٩/١٧ وتم التحقيق معه يوم ٢٠١١/٩/٢٤ والسبب تكوين لجنة نقابية بالشركة والذى أثار غضب صاحب الشركة، مما حدا به أن أعلن للعمال أن من يتنازل عن عضوية النقابة سوف يعطيه الحوافز ومن لا يتنازل "هو حر فى اللى هيجرى له". وكانت نتيجة التحقيق استمرار الإيقاف عن العمل لحين استكمال التحقيق مع الشهود، وأيضاً لعدم التأثير على زملائه داخل العمل، أى تحجيم وتقليص عمله النقابى.

ومنذ هذا التاريخ وحتى هذه اللحظة ما زال يذهب إلى العمل ويجلس فى مكتب الأمن وسط حراسة أفراد الأمن بالشركة، حتى لا يتحدث أو يتعامل مع أحد بالشركة. يختم السلاوى : ممكن يكون الثمن غالى لكن فعلا البضاعة تستحق!!



قال السلاوى أن العقلية التى تحكم رجال الأعمال المصريين فى علاقتهم مع العمال هى عقلية السيد والعبد

دار الخدمات النقابية والعمالية



منظمة من منظمات المجتمع المدني المصري غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها في مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين في ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التي أخذت في التنامي آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم في تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلى التنظيم النقابي "الرسمي" عن واجباته الأساسية.

أهداف الدار

١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.

٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق في الإضراب، وحق العمال في بناء منظماتهم النقابية المستقلة.

٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.

٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.

٥- المساهمة فى تطوير الأوضاع الديمقراطية فى المجتمع.

٦- العمل على تطوير الحركة العمالية فى القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص في المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)

٧- دعم مشاركة المرأة فى المجتمع وخاصة فى الحركة العمالية والنقابية

٨- الدفاع الاجتماعى عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.

٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمي وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

الأنشطة

تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج:

أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات

تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية فى نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات في هذا المجال.

١- الحملات:

وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:

• حملة قانون العمل

وهى الحملة التي صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات..متعقبة مشاريعه المتتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التى اتسعت لتنظيم المؤتمرات، ومخاطبة أعضاء البرلمان، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه، حيث نجحت الحملة فى تعديل بعض مواد القانون(وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).

• حملة العلاوة الدورية

وهى الحملة التي تلت صدور قانون العمل فى إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التى قررها القانون للعلاوة الدورية (بحد أدنى٧٪)..حيث نجحت الحملة فى تحقيق مستهدفها.

• حملات دعم التحركات العمالية

تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية فى مواقع العمل المختلفة ..وذلك لتعزيز هذه التحركات، والدفاع عنها فى مواجهة أي من صور الانتهاك أو التحرش ..فضلاً عن تدعيم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح..ومن أبرز هذه الحملات المساندة فى السنوات الثلاث الأخيرة: حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال الساموللى للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قليوب، حملة عمال شركة طرة للأسمنت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).

٢- أعمال الرصد والمراقبة

وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.

٣- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى

من خلال الأنشطة التالية:

• المشاركة في الفعاليات التي تنظمها هذه الحركات.

• إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة فى المحافل الدولية المختلفة.

• التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالى.

• المشاركة فى الحملات التى تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو من أجل تجارة عادلة، ونظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً.

٤- المشاركة فئ الفاعليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية فى المجتمع ككل.

ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ فى تطوير ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، مشاركة في أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية.

٥- مجلة كلام صنايعية

مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة في مصر. وهى تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية فى المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التى تنظمها الدار لدعم هذه التحركات... حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.

ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية

ويضطلع هذا البرنامج بالأنشطة التالية:

١- تقديم المساعدة القانونية التى تتضمن:

• تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.

• تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.

• المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

• إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية، ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تنصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي، شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية، الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).

٢- تطوير الوعى العمالى

• تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.

• إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.

٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التى تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:

• تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.

• الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.

ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)

تتلخص أهداف هذا البرنامج في تزويد العمال- وعلى الأخص نشطائهم- بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية:

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.

• توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال- كما ينبغي لها أن تكون- باعتبارها تنظيماً مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية في الدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في رفع وعى غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم في استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.

• حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها فى خلق مجتمع أكثر عدالة

وقد تم تطوير المنهج التدريبى للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل .. حتى يتسق المنهج مع هدفه فى تطوير فاعلية العمال ونشطائهم ..في دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل .. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها .. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها.

وهكذا تم تبنى وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين فى العملية التعليمية ذاتها...من خلال عدد من البرامج التى يتم تدريب المتدربين عليها.

كلام صنايعية

نشرة غير دورية

رئيس التحرير
عادل زكريا

المدير الفنى
عدنان النجار

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى

المراسلات والاتصال

دار الخدمات النقابية والعمالية

البريد الالكترونى: ctuws.ctuws@gmail.com
الموقع الالكترونى: www.ctuws.com

المركز الرئيسى: حلوان: ١/أ شارع محمد سيد أحمد -عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة٢.. تليفون/ فاكس٢٥٥٩٣٩٣٢ - ٠٢/٢٥٥٩٣٩٢٩

الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤

المحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكسن: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦

العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصود السكنى عمارة (١٣) شقة (١٨).. تليفون/فاكس: ٠١٥/٣٥٤٥٣٣

نجع حمادى: شارع الشيخ حفنى- خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٠٩١٥٦٠٢٣ / ٠١٤٠١٩٢٨٥٤

مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى- قطعة رقم٣ شقة رقم ٨- خلف مستشفى دار الشفا

كلام صنايعية

احتجاجات عربية



إضراب عمال الخطوط الجوية الكويتية



بدأ المئات من موظفى وعمال شركة الخطوط الجوية الكويتية إضرابا مفتوحا عن العمل يوم الاثنين الماضى مطالبين بزيادة أجورهم، مما أدى إلى توقف رحلات الشركة، ونقلت وكالة فرانس برس عن عبدالله الهاجري، رئيس نقابة عمال الشركة قوله: "لقد بدأنا اليوم إضرابا مفتوحا عن العمل، وسيتواصل الإضراب حتى تستجيب الحكومة لمطالبنا العادلة وترفع أجورنا ". واضطرت الشركة المملوكة للدولة الكويتية إزاء ذلك إلى إلغاء عشرة رحلات على الأقل، ومن المرجح أن تلغى رحلات أخرى لاحقا.

يذكر أن الشركة، التى تحقق خسائر والتى تنوى الحكومة خصخصتها، تقوم بحوالى ٢٥ رحلة يوميا إلى مختلف الوجهات باستخدام أسطول قديم نسبيا يشتمل على ١٥ طائرة إيرباص وطائرتى بوينغ.

وقال الهاجرى إن نقابته ألغت إضرابا كان مقررا بدؤه فى وقت سابق من الشهر الجارى "بعد أن وعدت الحكومة بتنفيذ معظم مطالبنا فورا، إلا أن شيئا لم يحصل."

وكانت الحكومة الكويتية قد وافقت على رفع أجور كافة العاملين والموظفين فى الشركة بنسبة ٣٠ فى المائة، إلا أنها لم تف بوعدها حسب قول الهاجرى الذى أضاف أن عدد العاملين فى الشركة يبلغ أربعة آلاف نصفهم من المواطنين الكويتيين.

وقال إن النقابة تطالب الآن برفع أجور المواطنين من موظفيها، على أن تطالب برفع أجور الوافدين لاحقا. وأكد الهاجرى أن نقابته قررت استثناء الرحلات المتوجهة إلى مكة والمدينة والتى تنقل الحجاج من الإضراب.

إلا أن إدارة الشركة حملت النقابة مسؤولية كل العواقب المترتبة على الإضراب متهمة إياها بعدم الالتزام باتفاق توصل إليه الجانبان فى أوائل الشهر الجاري، ينص على تأجيل الإضراب إلى الثالث من الشهر المقبل.

ومظاهرة للعاطلين بالمغرب

خرج نحو أربعة آلاف من خريجى الجامعات العاطلين بالمغرب فى مظاهرة سلمية اليوم الثلاثاء أمام بورصة مدينة الدار البيضاء -أكبر المدن المغربية- مطالبين بتوفير فرص عمل لهم فى القطاعات الحكومية. وقال مصدر فى بورصة الدار البيضاء (نحو ١٠٠ كلم جنوب العاصمة الرباط) إن المحتجين اعتصموا لمدة ساعتين تقريبا، قبل أن ينصرفوا بسلام، مشيرا إلى عدم وقوع أى حوادث خلال الاحتجاجات، حيث ظلت قوات الأمن تراقب الوضع عن كثب.

وهون مسئول حكومى من خطر حدوث تداعيات خطيرة لمثل هذه المظاهرات، قائلا إن من حق العاطلين التظاهر ما دامت احتجاجاتهم سلمية.

وقد خرج المحتجون العاطلون يوم أمس لليوم الثانى على التوالي، واختاروا هذه المرة التظاهر أمام البورصة لأنها "نادى الأقلية التى جمعت ثروة طائلة من خلال جرائم سياسية واقتصادية زجت بالبلاد فى الأوضاع الحالية من معدلات البطالة المرتفعة بين الشبان"، حسب ما قال رئيس الجمعية الوطنية لخريجى الجامعات العاطلين بالمغرب عبدالله الماجدي.



ويعتبر مراقبون أن هذه الاحتجاجات تشير إلى أن الخريجين العاطلين عن العمل يقومون بتصعيد احتجاجاتهم ضد الحكومة، إذ انضموا يوم الأحد الماضى للمرة الأولى إلى مظاهرة نظمتها حركة ٢٠ فبراير، وهى حركة شبابية شعبية تخرج منذ فبراير الماضى فى مظاهرات أسبوعية للمطالبة بإصلاحات سياسية وبمحاربة الفساد، مستلهمة رياح التغيير التى تهب على العالم العربي.

ويعانى المغرب من بطالة نحو ثلث عدد الشبان وارتفاع معدلات الفقر وتردى النظام التعليمي، علاوة على مشاكل المحسوبية والفساد، مما يجعل البلاد تمر بكثير من الظروف التى أشعلت فتيل ثورات شعبية فى دول عربية أخرى.

وتأتى هذه المظاهرات قبل أسابيع من الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها فى ٢٥ نوفمبر المقبل، وهى أول انتخابات بالمغرب فى ظل الربيع العربي، وبعد تعديل دستورى تنازل فيه الملك محمد السادس عن بعض صلاحياته وأقره المغاربة فى استفتاء شعبى بداية يوليو الماضي.

